حاضنة الطفل في القطاع الخاص تتجاوز المليون.. و٢٥ ألف ليرة فقط بمشفى التعليم العالي

مدير مشفى الأطفال لـ«الوطن»: نعمل على مشروع نوعي لتأمين غرف إقامة لمرافقي مرضى الأطفال بدمشق

نطالب بزيادة عدد الممرضات وهناك عزوف بسبب العمل المرهق

فادي بك الشريف

كشف مدير عام مشفى الأطفال الجامعي بدمشق رستم مكية عن مشروع نوعي يتم العمل عليه وحصل على الموافقة الحكومية والموافقات اللازمة من التعليم العالي لتأمين غرف إقامة لمرافقي المرضى بـ٣ طوابق مجهزة بعدد من الأسرة ومستلزماتها، ولاسيما للحالات التي تستوجب إقامة الطفل لفترة طويلة في المشفى، منوهاً بالاهتمام بالجانب الخدمي، إضافة إلى الاستراحة التي تم تخصيصها بالتنسيق مع محافظة دمشق.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد مكية أن المشفى يستقبل عشرات المرضى يومياً، مع اختلاف العدد حسب الظروف السائدة إن كان حالات مرضية «رشح أو كريب» تصل إلى ١٠٠ حالة يومياً، أو حالات إسهال أو الناجمة عن الأمراض المعوية الوضيعة، بحيث تقدم الخدمات اليومية على مدار الساعة مجاناً.

وبينما تتجاوز تكلفة الحاضنة في القطاع الخاص مليون ليرة يومياً، بين مكية أن تكلفتها في القسم الخاص للمشفى تصل إلى ٢٥ ألف ليرة فقط، ومجاناً للقسم العام للمرضى، وخصوصاً أن المشفى يضم ٧٠ حاضنة، ناهيك عن أجور الفحوصات والمتابعة والأدوية، مبيناً أن جميع الأدوية والاستشارات والفحوصات في المشفى مجانية.

وأكد مكية وجود مشروع لتوسعة المشفى قيد الإنشاء حالياً يتضمن إقامة جناح متطور للعناية، وآخر للعمليات، مشيراً إلى وجود ٥٤٠ سريراً في المشفى، وهناك طموح ومساع لزيادة العدد والقيام بالعمليات النوعية والتوسع بعدد الأسرة في العناية المشددة بما يتجاوز الـ١٠ سرير، بما ينعكس أيضاً على قسم الأورام وأمراض الدم.

وفي السياق وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة التصديق على العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة لمشفى الأطفال في دمشق لتأمين مواد وأدوات طبية «مواد التخدير والإنعاش» لزوم شعبة التخدير وجراحة قلب الأطفال في المشفى بقيمة إجمالية مقدارها ٧٥٢ مليون ليرة سورية، كما تمت الموافقة على العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة لمشفى الشهيد باسل الأسد لأمراض وجراحة القلب بدمشق لتأمين مستلزمات تعقيم وتنظيف بقيمة مليار و١٧١ مليون ليرة سورية.

وأكد مدير عام المشفى أن الموافقة جاءت بناء على الحاجة والاستهلاك السنوي للمشفى، مع رصد حاجة المشفى ضمن ميزانيتها المخصص لها، بهدف تأدية مشفى الأطفال لخدماتها المطلوبة يومياً.

وأضاف: كل شعبة لها احتياجات خاصة، والتركيز على استجرار المواد الكبيرة عن طريق وزارة الصحة «الاستجرار المركزي»، مؤكداً أن هناك احتياجات يتم رفعها سنوياً، والمشفى يعمل ضمن إمكانياته المتاحة لإجراء العمليات الصغيرة والكبيرة.

وحسب مكية فإن هناك ضرورة لوجود سرير على الأقل جاهز بشكل مستمر في قسم العناية بجراحة القلب، مضيفاً: هناك نقص بأطباء التخدير، وتم مؤخراً تأمين طبيب مشرف لقسم جراحة القلب نظراً للحاجة، مؤكداً ضرورة تأمين عدد إضافي من الكوادر من ممرضين للمشفى ولقسم العناية.

وقال مكية: منذ مجيئي إلى مشفى الأطفال وأنا أطالب بزيادة عدد الممرضين، ولكن بسبب طبيعة العمل المرهق للممرضات في المشفى لم يعد أحد يلتحق بالمشفى.

وكان كشف وزير التعليم في تصريح سابق لـ«الوطن» عن دراسة بتقسيم أجور المشافي «الأسرة» إلى ثلاث شرائح، الأولى شبه مجانية بنسبة ٤٠ بالمئة، والثانية مأجورة نسبياً، والثالثة مأجورة بشكل كامل، مبيناً أن الشريحة العليا لا تتجاوز ٣٠ بالمئة من أسعار المشافي في القطاع الخاص سواء بالتحاليل والصور الشعاعية أم العمليات الجراحية والعنايات وغير ذلك، انطلاقاً من استمرار دعم الحكومة للقطاع الصحي.

ويشار إلى أن مصادر مسؤولة أكدت لـ«الوطن» أن هناك ضرورة ملحة لزيادة تعويض طبيعة العمل للتمريض التي لا تتجاوز حالياً ١٠ بالمئة، ولاسيما في مشفى الأطفال الجامعي بدمشق الذي يضم ٤٠٠ ممرضة يعملن في ظروف صعبة في ظل الضغط الكبير وأعداد الأطفال من المرضى ممن تشرف عليهم كل ممرضة، في حين هناك تسرب حاصل نتيجة ضعف الرواتب و«طبيعة العمل» علماً أن هناك استقالات عديدة في المشفى بوافق عليها بسبب وجود ضغط عمل لا يمكن خلاله الاستغناء عن أي ممرضة.

> الموافقة على عقد تأمين مواد تخدير وإنعاش بقيمة ٧٥٢ مليون ليرة

مبادرة مميزة في الحسكة

جمعية خيرية متخصصة بعلاج الأطفال المصابين بالسرطان

الحسكة- دحام السلطان

افتتح يوم أمس الأحد في مدينة الحسكة الجمعية الطبية «العافية للصحة» لتكون الجمعية الطبية الثانية من نوعها على مستوى المحافظة، إضافة إلى الجمعية الطبية السورية، والأولى في تخصصها بمرضى أطفال السرطان وذويهم في محافظة الحسكة، لتكون بارقة أمل لمحتاجي خدماتها الطبية في ظل تفاقم الوضع الصحي وتأخره لظروف خارجة عن إرادة المؤسسة الصحية بالمحافظة، نتيجة لخروج جميع المشافي الحكومية عن يد الدولة في مدينة الحسكة، واقتصارها على مشفى حكومي وحيد متمثل بالهيئة العامة للمشفى الوطني بمدينة القامشلي، لتعنى هذه الجمعية بأطفال مرضى السرطان وذويهم.

وأوضحت مسؤول قطاع الصحة في المكتب التنفيذي بمحافظة الحسكة ديما يوسف أن افتتاح مثل هذه الجمعيات النوعية، يعتبر حالة صحية لتقديم الخدمة الطبية لمن يحتاجها، مضيفة: نحن بدورنا كمحافظة لن نَدّخر جهداً في مد يد العون والمساعدة والمؤازرة في تقديم الخدمة لمن يحتاجها إن كان على صعيد المجتمع الأهلي الخيري، أو على صعيد المواطن لتقديم الدعم المطلوب والملزم وتخديمه كمواطن والرعاية الصحية له من خلال المعالجة الدوائية وتقديم المساعدة الإسعافية الفورية له.

من جانبه لفت مدير الشؤون الاجتماعية والعمل إبراهيم عواد خلف، إلى أن افتتاح هذه الجمعية يعني انضمام عنصر جديد إلى الأسرة الإغاثية والإنسانية، ومن هنا يأتي دور الشؤون الاجتماعية والعمل التركيز على هذه الجمعيات النوعية وتقديمها للمجتمع بالشكل اللائق، نظراً للاحتياج الصحي الواسع والكبير بالمحافظة، الذي لم يعد خافياً على المواطن في ظل خروج معظم مؤسسات القطاع الصحي عن الخدمة الحكومية الرسمية، ما أدى إلى لجوء المواطنين إلى القطاع الصحي الخاص المرتفع الأجور والتكاليف.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال: نأمل أن تكون هذه الجمعية الثانية من نوعها والأولى في تخصصها على مستوى المحافظة، وأن تعمل على تقديم الخدمة الصحية المطلوبة للمواطن، وعلى تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بالعلاج في ظل الاحتياجات الكبيرة للخدمات الطبية، ومن هنا يأتي دورنا على مساعدتها ودعمها وتقديم يد العون والمساعدة والتشبيك مع الجمعيات الأخرى والمؤسسات الصحية الكبيرة كي تظهر بالمظهر اللائق والمشهرة لأجله.

من جهتها أكد مدير الصحة عيسى خلف أن مديرية الصحة ومن خلال الوزارة، تُشَجّع أي مبادرة تخصصية في الجانب الصحي مُقدّمة من المجتمع الأهلي، لمساندة مديرية الصحة من أجل تقديم الخدمة الصحية والطبية للمواطن، مبيناً أن أي نشاط لهذه الجمعية سيكون بالتعاون والتنسيق وتحت إشراف مديرية الصحة، التي ترحّب بكل مبادرة من هذا النوع وتعمل على تشجعيها ودعمها ومساندتها ضمن الإمكانات والأدوات المتوافرة لدى مديرية الصحة.

وأشار رئيس مجلس إدارة الجمعية مالك عبد الرزاق الزوبع أن الجمعية تُعنى بشكل مباشر بأطفال مرضى السرطان وذويهم، وتقوم على تقديم الأدوية العلاجية والجرعات اللازمة لمحتاجيها بحسب تشخيص الوضع الطبي للمريض، مضيفاً: إن الكوادر الطبية والصحية الذين يصل عددهم اليوم إلى ١٤ طبيباً، إضافة إلى الأطباء الموجودين ضمن عضوية مجلس الإدارة، وبوجود العدد الكافي التخصصي من كوادر المتطوعين الذين تتنامى أعدادهم بشكل مستمر، وهم جميعهم على أتم الاستعداد والجاهزية لاستقبال جميع الحالات المرضية على مستوى المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف الزوبع: هناك إمكانية لتوسيع نطاق العمل خارج نطاق حدود المحافظة، من خلال سجلات العمل اليومي المعنية باستقبال المرضى وتوثيق حالاتهم، وتوفير العلاج اللازم لهم والمطلوب لمختلف الحالات المرضية المرتبطة بمرضى السرطان، إن كان على مستوى المحافظة، أو السفر لتلقي العلاج خارج حدودها بعد تغطية نفقات العلاج وأجور التنقل للمرضى وذويهم، ضمن ظروف وإمكانات الجمعية.

٣٤٥٥ طالب من ذوي الإعاقة يدرسون في ٢٥٥ مدرسة

مديرة الإشراف التربوي لـ«الوطن»: ٢٨٤ عدد معلمي غرف المصادر

إلزام التربية بالاهتمام بذوي الإعاقة وتوفير التعليم المجاني بكل مراحله

محمود الصالح

كشفت مديرة الإشراف التربوي في وزارة التربية إيناس ميا بأن عدد المتعلمين من ذوي الإعاقة في مدارس الأطفال الدامجة ٣٤٥٥ متعلماً بإعاقاتهم متنوعة بين حركية وسمعية وعقلية وطيف توحد وفرط نشاط واضطرابات تواصل ومتلازمة داون وإعاقات أخرى موزعين على ٢٥٥ مدرسة و٨ رياض دامجة، مضيفة: كما أن عدد معلمي غرف المصادر ٢٨٤ معلماً.

وحول دور ومهام وزارة التربية في تطبيق بعض مواد المرسوم رقم ١٩ لعام ٢٠٢٤ المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامات الجهات العامة والخاصة تجاههم أوضحت ميا في تصريح لـ«الوطن» أن المرسوم يهدف إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم في المجتمع ويحدد دور كل جهة في تلبية احتياجاتهم التعليمية والصحية والتأهيل المهني وفرص العمل والحماية الاجتماعية وتوفير البنى التحتية المناسبة لهم وضمان وصولهم إلى جميع الخدمات، مضيفة: فالمادة رقم ٥ ألزمت وزارة التربية بالتعاون مع الجهات المعنية بالاهتمام بتربية الطفل ذي الإعاقة في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير التعليم المجاني بمراحله كافة للمتعلم ذي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين ومراعاة الاحتياجات الفردية له بصورة معقولة ووفق أسس محددة تضعها وزارة التربية، كما ألزمت الوزارة بتوفير المؤسسات التعليمية الدامجة والمتخصصة ومنح التراخيص اللازمة وفق القوانين والأنظمة المتعلقة بهذا الشأن.

وأكدت مديرة الإشراف التربوي أن المرسوم ألزم في المادة السابعة منه وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع الجهات المعنية بتعزيز حصول الشخص ذي الإعاقة على التعليم المهني والتقني والتعليم مدى الحياة على قدم المساواة مع الآخرين وتوفير تدابير دعم فردية فعالة ومعقولة في بيئة تتناسب مع احتياجات الشخص ذي الإعاقة في المؤسسات التعليمية لتمكينه من تحقيق أعلى درجة من التحصيل العلمي وتوفير التعليم للمكفوف أو الأصم أو الأصم المكفوف وخاصة الأطفال منهم بأنسب لغة وأفضل طرق ووسائل التواصل، وأيضاً الالتزام بتعيين مدرسين ومعلمين وأعضاء الهيئة التعليمية والعاملين في جميع مستويات التعليم على استعمال طرق ووسائل وأشكال التواصل المعززة البديلة المناسبة والمواد التعليمية لمساعدة المتعلم ذي الإعاقة.

وأشارت ميا أنه وفي إطار التوجه الحكومي تعمل وزارة التربية على تطوير التعليم انطلاقاً من تعزيز نوعية التعليم ودمج المتعلمين ذوي الإعاقة كخطوة ضمن منظومة تعليمية متكاملة، مشيرة إلى أن الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بالمتعلمين ذوي الإعاقة وتضع خططاً شاملة ومتكاملة لإتاحة الفرصة لجميع المتعلمين ذوي الإعاقة بالتعلم والتفاعل، وذلك بإشراف كادر تعليمي متخصص يدرس حالة كل طفل ويقيم قدراته وتحديد نقاط القوة والضعف وإعداد الخطة التربوية والتعليمية المناسبة وتحديد الوسائل والأدوات وإتاحة الفرصة للأطفال العاديين للتعرف على الأطفال ذوي الإعاقة ومشاركتهم وتقبل الفروق الفردية وتشجيعهم على مساعدة هذه الفئة وإعداد المعلمين وتدريبهم على كيفية التعامل مع المتعلمين ذوي الإعاقة وتعاون معلم الصف العادي مع معلم غرفة المصادر لإنجاح عملية الدمج والتطور للطفل إضافة إلى توفير المرشد النفسي أو الاجتماعي ومشاركة أولياء الأمور في الأنشطة والبرامج وتقييم مستمر للخطة الفردية الموضوعة للطفل.

وبينت أن الوزارة ملتزمة مع الجهات المعنية بالأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية بتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمواد الثقافية وسائر الأنشطة الثقافية وعليها تشجيع وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أقصى حد ممكن في الأنشطة الرياضية العامة على جميع المستويات وتشجيع رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير المعدات اللازمة لممارستهم الأنشطة الرياضية والترفيهية الخاصة بإعاقتهم وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين في أنشطة اللعب والترفيه والتسلية والرياضة، ولاسيما الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الأنشطة التي تمارس في إطار النظام المدرسي ودعم مشاركة المتميزين من الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والرياضية والمؤتمرات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

وأوضحت ميا أن الوزارة تبنت الدمج التعليمي لذوي الإعاقة منذ عام ٢٠٠٢ والذي بدأ بمشروع تجريبي في أربع مدارس وروضة ومن ثم أصبح الدمج الشمولي هو المفهوم الذي تعمل به الوزارة وسعيها إلى تطوير المدرسة وتعزيز المشاركة والعمل على تطوير الجودة في التعليم بهدف بناء سياسات وثقافات وممارسات دمجية للوصول إلى مدرسة مرحبة بالجميع وتراعي الفروق الفردية والاختلافات بين الأطفال كافة.

وأشارت مديرة الإشراف التربوي إلى أن الوزارة شكلت الفرق المحلية للدمج وعممت الخطة التربوية الفردية وبلاغ لجان الاستكتاب لذوي الإعاقة وطورت معايير قبول الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس ورياض الأطفال وشروط اختيار معلمي غرف المصادر وإقامة دورات مستمرة للمعلمين حول صعوبات التعلم وكيفية التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة حسب نوع كل إعاقة واعتماد الكود الهندسي للمدارس والرياض الدامجة وتدريب مهندسي الأبنية المدرسية والخدمات الفنية في جميع المحافظات عليه.

وعن المتغيرات التي ستترتب على نقل المعاهد التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى وزارة التربية اعتبرت ميا أن هذا الأمر سينعكس بشكل إيجابي، مبينة أن هذه المعاهد بما لها وما عليها ستكون تابعة لوزارة التربية في حين كانت سابقاً تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكان المدرسون فقط من وزارة التربية.

إقبال على فتح حسابات «الدعم» في المصارف الحكومية

اللاذقية - عبير محمود

أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الموازنة والإحصاء والتخطيط والبرامج في محافظة اللاذقية عيسى إبراهيم لـ«الوطن»، استمرار عمليات فتح حسابات مصرفية لحاملي البطاقات الذكية تماشياً مع توجهات إعادة هيكلة الدعم باتجاه الدعم النقدي المدروس والتدريجي، مبيناً أنه تم فتح ١٥٢٨٧ حساباً في عدد من فروع المصارف العامة بالمحافظة حتى تاريخه.

وأوضح إبراهيم أنه في فروع المصرف العقاري بالمحافظة تم فتح نحو ٤ آلاف حساب لحاملي البطاقات الإلكترونية، و٥٢٢ حساباً في فرع المصرف الزراعي بمدينة اللاذقية، و٢٠٠ حساب في فرع الزراعي بمنطقة القرداحة، و٥٠٥ حسابات في فرع المصرف الزراعي بالدالية، و١٥٨ حساباً في فرع المصرف الزراعي بمنطقة الحفة، و٢٧٠ حساباً في فرع الزراعي بالقطيلبية.

وأضاف إبراهيم إنه تم فتح ١١٠٣ حساباً في فرع المصرف التسليف الإنتاجي، و٧١٥ حساباً في فرع التسليف بمنطقة الحفة، و٢٥٨٩ حساباً في التسليف بمنطقة جبلة، وتحويل ١٠٠٠ حساب إلكتروني، وفي فرع مصرف التوفير تم فتح ٣٧٤٣ حساباً، وفي فرع المصرف التجاري رقم ٣ ٥٥٠ حسابات، منوهاً بأن باقي فروع المصرف التجاري لم تواف المكتب التنفيذي بالبيانات بهذا الخصوص لأنها بحاجة إلى كتاب من الإدارة العامة للمصرف.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى أن معظم فروع المصارف العامة ذكرت أن قيمة رسوم فتح الحساب بخصوص الدعم حوالي ٢٧ ألف ليرة سورية من ضمنها ١٠ آلاف ليرة سورية توضع في حساب المواطن الذي تم فتحه لدى المصرف، مع الإشارة إلى إمكانية تقديم طلب للحصول على بطاقة صراف آلي.

وذكر أن كل فروع المصارف تقدم التسهيلات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية لحاملي البطاقات الذكية لتخفيف الازدحام قدر الإمكان والإسراع بفتح الحسابات وفق توجيهات الحكومة والمصرف المركزي.

وأشار إبراهيم إلى أن كل المصارف تلتزم بتعليمات المصرف المركزي وتفتح أبوابها لفتح الحسابات الخاصة لحاملي البطاقات الذكية حتى ساعات محددة بعد الظهر موزعة على أيام الأسبوع بنظام مناوبات وفق التعليمات الصادرة عن المركزي.

ونهاية حزيران الماضي، كان قد طلب مجلس الوزراء من المواطنين حاملي بطاقات الدعم الإلكترونية ممن لا يملكون حسابات مصرفية، المبادرة بفتح حسابات مصرفية باسم حامل البطاقة خلال مدة ثلاثة أشهر، تمهيداً لتحويل مبالغ الدعم إلى هذه الحسابات، وفق سياسة إعادة هيكلة الدعم.